

للبرية منع مع قولهم في بالانتزاع بما قالوا
وقال الشيخ بدر الدين بن مالك في شرح الفقيه
والحق ان ذلك جائز في الضرورة لا غير **مقتضى**
اي الفاعل **انصر على مفعوله بانما** يلائم
المعنى بانعكاس المقصود لو اخرجوا ضارب
ع ان المقصود من هذا التركيب ضم ضارب
زيد في غير واي ليس لزيد ضم في الاخر فلو قد
المفعول قائل انما ضم عمل زيد كان
انحصار ضم وبين غير في زيد ليس لغير
ضارب الا زيد وذا عكس الاول فلو جرد
لا ليس وحصل الاختلاف في جماع
على ذلك فيتحاسر على حكايت الجماع وطلبا
في وجوب **انصر المقصود عليه في القصر بانما**
والاجماع فقد حكى الشيخ بهما الدين السبكي وغيره
ان مذهب الرجح ان المقصود عليه بانما
يجب ان يكون هو المتأخر بل قد يكون غيره وفيه
بالقرينة قلت ويظهر ان منه حديث البخاري

وهو صلى الله عليه وسلم لا تحل بان احد
ما عية احد لولا انما ايجبت احد ان يوجب
مشيئة فقلس خزائنه فينقل طعامه فانما يجزى
لم ضوع حواميم اطعمهم الحديث ان المراد والله
اعلم انما يحرم ان ياتوا ضارب حواميم اي ليس بان
لا الضرع وليس المراد ان الضرع لا يكون فيها الا
البن والسباق لا ياسبه فامله **والاعطف على**
انما اي يجب تقديم الفاعل ايضا انصر على مفعوله
بالبعث قد نفي نحو ما ضرب زيد الامر ولا يضرب
زيد الامر وفي بعض الحواشي انه المراد بالجماع وانما
لم يذكر لفظ مالان الا لا يجزى البعد وهو باطل
كما عرفت وانما يذكر لفظ ما علم ان لا الاجماع
وهو كقول الباقين سوار كانها او غيرها **ان يقدم**
استثناء يرفع في الظروف والاصحاب تقديم كل
وقت لا وقت ان يعلم المفعول مع الملتصبا
قلت كقول السماع وطا اني اجماها فوالله لم
يسئل عن ليمالك الا اهلي الجماع لا امتناع